(ب) تنسيق سياسة التجارة الخارجية للدولتين وشئونهما الجمركية والمالية والنقدية .
(ج) تنسيق السياسة المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية .
(د) تنسيق تشريعات الضرائب والرسوم وتوظيف رؤوس الأموال بما يكفل مبدأ تكافؤ الفرص وتلافى ازدواج الضرائب والرسوم.
(هـ) تنسيق تشريعات العمل والضمان الاجتماعى .
(و) تنسيق أساليب التصنيف والتبويب الإحصائية .
(ز) العمل على تنفيذ أهداف هذا الاتفاق ويضع المجلس نظامه الداخلى والنظم الخاصة بالأجهزة التابعة له .

٣ ـــ تكون الخرطوم المقر الدائم لهذا المجلس ويجتمع دوريا وفقا لنظامه الداخلى أو بناء على رغبة الطرفين ، وله أن يعقد اجتماعاته فى إحدى العاصمتين ويتناوب رئيسا الوفدين رئاسة دورات الاجتماع .

(المادة السادسة)

يؤازر المجلس فى مهمته لجان فرعية تعمل تحت إشرافه بصورة دائمة أو لمدة مؤقتة ويحدد المجلس اختصاصاتها .

وتتألف مبدئيا اللجان الدائمة التالية :

ـــ لجنة التخطيط الاقتصادى والإحصاء .
ـــ اللجنة التجارية .
ـــ اللجنة النقدية والمالية .
ـــ لجنة الجمارك والترانزيت .
ـــ لجنة التنمية الريفية والزراعية والثروة الحيوانية .
ـــ لجنة القطن .
ـــ لجنة تنمية الصناعة والثروة التعدينية .
ـــ لجنة النقل والمواصلات .
ـــ لجنة العمل والشئون الاجتماعية .

وللمجلس أن يشكل لجانا أخرى عند الضرورة حسب مقتضيات الحاجة.

(المادة السابعة)

يعمل بهذا الاتفاق بعد خمسة عشر يوما من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه وفقا للنظم الدستورية السارية فى كل من البلدين .

وإثباتا لما تقدم وقع مندوبا الطرفين هذا الاتفاق بما لكل منهما من سلطة مخولة عن حكومته .

حرر بالخرطوم فى اليوم الرابع عشر من شهر جمادى الآخرة سنة ١٣٨٩ (هـ) الموافق اليوم ٣١ من شهر أغسطس سنة ١٩٦٩ من نسختين أصليتين باللغة العربية .

(إمضاء)
حسن عباس زكى
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
عن
حكومة الجمهورية العربية المتحدة

(إمضاء)
عبد الكريم ميرغنى
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
عن
حكومة جمهورية السودان الديموقراطية

وزارة الخارجية

قـــرار

وزير الدولة للشئون الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٢٠٧ لسنة ١٩٦٩ الصادر بتاريخ ٩ نوفمبر سنة ١٩٦٩ بشأن الموافقة على اتفاق تحقيق التكامل الاقتصادى بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان الديموقراطية والموقع فى الخرطوم بتاريخ ٣١ أغسطس سنة ١٩٦٩ ؛

قـــرر :

مادة وحيدة ـــ ينشر فى الجريدة الرسمية اتفـــاق تحقيق التكامل الاقتصادى بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان الديموقراطية والموقع فى الخرطوم بتاريخ ٣١ أغسطس سنة ١٩٦٩ ، ويعمل به اعتبارا من ١٩٧٠/٦/٧

محمد فائق

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٢٠٨ لسنة ١٩٦٩

بشأن الموافقة على بروتوكول ملحق اتفاق تحقيق التكامل الاقتصادى والتعاون الفنى بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية السودان الديموقراطيـــة والمـــوقع فى الخرطوم بتاريخ ٣١ أغسطس ســـنة ١٩٦٩

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الأمة ؛

قـــرر :

مادة وحيدة ـــ ووفق على بروتوكول ملحق اتفاق التكامل الاقتصادى والتعاون الفنى بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية السودان الديموقراطية والموقع فى الخرطوم بتاريخ ٣١ أغسطس سنة ١٩٦٩ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق عليه

صدر برياسة الجمهورية فى ٢٨ شعبان سنة ١٣٨٩ (٩ نوفمبر سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

بروتوكول

ملحق الاتفاق فى تحقيق التكامل الاقتصادى والتعاون الفنى بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان الديموقراطية

رغبة فى الإسراع بوضع اتفاق تحقيق التكامل الاقتصادى والتعاون الفنى اللذين تم توقيعهما اليوم بين حكومتى الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان الديموقراطية موضع التنفيذ توصلا إلى آفاق جديدة أعمق من الترابط والتآزر بما يعزز أسباب القوة والصمود والتقدم والرخاء لشعبيهما .

وفى ضوء المباحثات التى تمت فى الخرطوم فى الفترة من ٢٠ الى ٢١ أغسطس سنة ١٩٦٩ فقد اتفق الجانبان على ما يأتى :

المبادرة باعداد البرنامج السنوى الأول الذى يرسم إطار التعاون الفنى فى ضوء احتياجات و إمكانيات الطرفين بما فى ذلك من إيفاد الخبراء والفنيين وتحديد البعثات الفنية والمنح التدريبية التى يمكن أن يقدمها كل من الجانبين ، هذا فضلا عن استكمال بحث ودراسة المشروعات التى تقدم بها كل من الطرفين خلال المباحثات بما لها من أولويات للبت فيها على ضوء الأهداف المتعددة للتنمية فى كلا البلدين فى مختلف المجالات ، وعلى الأخص فيما يلى :

أولا ـ فى مجال التنمية الريفية :

اتفق الجانبان على إسناد عملية حفر الآبار اللازمة للرى فى المديرية الشمالية بجمهورية السودان لشركة الأبحاث والمياه الجوفية " ريجوا " طبقا لما تسفر عنه الدراسات المطلوبة .

كما اتفقا على قيام شركة " ريجوا " بتوريد وتركيب طلمبات المياه على الآبار التى تم حفرها والمتعاقد على حفرها فى حدود ٣٠٠ طلمبة كاملة حتى يمكن الاستفادة من الآبار فى توفير مياه الشرب لمواطنين السودانيين تنفيذا لتوجيهات السيد رئيس مجلس قيادة الثورة ، على أن يتم إبرام التعاقد فى هذا الشأن فى مدة غايتها ستة أسابيع من تاريخه .

وأكد الطرفان ضرورة الإسراع فى تكوين شركة مشتركة سودانية عربية لحفر الآبار بجمهورية السودان وغيرها من البلدان ، على أن يتم توقيع العقد النهائى للشركة المنوه عنها فى مدة لا تزيد عن شهرين من تاريخه .

وأبرز الجانبان مدى أهمية التعاون الفنى فى هذا المجال الحيوى .

ثانيا ـ فى مجال الزراعة :

نظرا لما تمثله الزراعة فى كلا البلدين من أهمية تصويل الدخل القومى لكل منهما ، فقد اتفق على توسيع إنتاج القمح بجمهورية السودان الديموقراطية بما يمكن معه فى المستقبل سد الاحتياجات المتزايدة للبلدين الشقيقين .

هذا فضلا عن تبادل الأصناف المحسنة من المحاصيل الحقلية والبذور بما يتلاءم والظروف البيئية لكل منهما .

واتفق الطرفان على ضرورة تطوير برامج وقاية المزروعات تمشيا مع التوسع المرتقب فى الإنتاج الزراعى مع بحث الاستعانة بالإمكانيات والخبرات التى يمكن تبادلها فى هذا الخصوص .

وأكد الجانبان أهمية تربية الدواجن من الناحيتين الاقتصادية والتغذائية بهدف تخفيض تكاليف المعيشة . وأحيط الجانب السودانى علما بالدور الذى تلعبه مؤسسة الدواجن فى هذا الخصوص . وتعهدت الجمهورية العربية المتحدة بامداد جمهورية السودان الديموقراطية بالسلالات اللازمة لأغراض تجارب تحسين الدواجن المحلية بها والنظر فى إنشاء مزرعة نموذجية . هذا بالإضافة الى اتفاق الطرفين للعمل على التوسع فى إنتاج الدواجن عن طريق القيام بمشروعات مشتركة بين البلدين .

كما أحيط الجانب السودانى علما بما يقوم به أسطول الصيد المصرى بأعالى البحار فى جنوب البحر الأحمر . ووافق الجانبان على النظر فى إنشاء مؤسسات مشتركة لاستغلال الثروة السمكية فى جمهورية السودان التى تتوافر لديها إمكانيات ضخمة فى هذا الميدان .

ثالثا ـ فى مجال القطن :

ومراعاة من الجانبين للأهمية المحفوظة التى يمثلها القطن فى الاقتصاد القومى لكل منهما ، فقد اتفق على الاستمرار فى اتباع سياسة التنسيق القطنية بينهما بما يعود على البلدين بأوفر عائد ممكن .

ووافق الجانبان من حيث المبدأ على قيام شركة مشتركة سودانية مصرية أو مصرية للعمل مع الشركات الأخرى فى تسويق القطن السودانى خارجيا بما يتوفر لدى الجمهورية العربية المتحدة من خبرة تقليدية فى هذا الميدان وبما يعود على السودان بأوفر حصيلة من النقد الأجنبى على أن تتقدم السلطات المختصة بالاج .ع .م . بمقترحاتها لتنفيذ هذا الاقتراح فى مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر .

وأكد الجانبان ضرورة اتخاذ خطوات أبعد مدى فى تنسيق الدعاية بين البلدين واستكمال دراسة مشروع التعاون الفعالى للقطن المقدم من الجمهورية العربية المتحدة .

كما اتفق على تبادل الخبرة الفنية وتقديم المنح التدريبية فى المجالات الفنية (كالفرز) بالإضافة الى العمل على إنشاء معمل لاختبارات القطن بجمهورية السودان الديموقراطية .

رابعا ـ فى مجال الصناعة والثروة التعدينية :

لما كانت الصناعة وتطويرها وتنميتها ودعمها هدفا رئيسيا من أهداف ثورة ٢٥ مايو فقد اتفق الجانبان على مواصلة ومتابعة ما أسفرت عنه الدراسات وأعمال المسح الشامل لإمكانيات الصناعة والثروة التعدينية بجمهورية السودان والتى يجريها مركز التنمية الصناعية التابع لجامعة الدول العربية وغيره من الهيئات تمهيدا لتحديد مدى التعاون الذى يمكن أن تساهم به الجمهورية العربية المتحدة فى هذا المجال على ضوء أهداف التنمية الاقتصادية سواء كان ذلك فى المدى القصير أو البعيد ، على أن يبدأ بصفة عاجلة إنشاء الصناعات الصغيرة التى تتوافر لدى السودان إمكانيات قيامها بما يحقق العمالة ويعود بالخير والرفاهية للمواطنين السودانيين .

وأبرز الجانبان ضرورة المبادرة بدفع التعاون الفنى فى مجال الصناعة والثروة التعدينية إلى أقصى مداه .

ونظرا لما تتطلبه التنمية الاقتصادية فى جمهورية السودان من توفير أكبر قدر من النقد الأجنبى فقد تعهدت الجمهورية العربية المتحدة بتصنيع المنتجات الاستثمارية والوسيطة والاستهلاكية التى تحتاجها جمهورية السودان والتى يستوردها من الخارج بالعملات الحرة بحيث لا يزيد ما تتحمله السودان من هذه العملات عن القدر اللازم لتدبير المكون الأجنبى ويسوى باقى القيمة عن طريق حساب اتفاق التجارة المبرم بين البلدين .

خامسا ـ فى مجال الطرق والمواصلات :

لما كانت الطرق والمواصلات بمثابة شرايين الاقتصاد القومى ، ووسيلة من أبرز وسائل دعم العلاقات والروابط بين البلدين ، فقد اتفق الجانبان على بذل أقصى الجهود لتصيد وتسيير الطريق البرى الغربى الذى يربط الجمهورية العربية المتحدة بجمهورية السودان الديمقراطية الشقيقة .

كما تعهدت الجمهورية العربية المتحدة بإعداد الأبحاث والتصميمات الخاصة بمشروع نيالا / زالنجى وطوله ٢١٦ كيلو مترا وذلك بدلا عن طريق عطبرة / بربر / العبيدية (٦٤ كيلو مترا) الذى تم التعاقد بشأنه ضمن اتفاق إجراء المباحث التفصيلية وإعداد الرسومات والشروط والمواصفات لمشروعات بعض الطرق بجمهورية السودان المبرم فى ٢١ مايو ١٩٦٩ بين وزارة الأشغال السودانية والمؤسسة المصرية العامة للطرق والكبارى بالجمهورية العربية المتحدة ، على أن تتحمل وزارة الأشغال السودانية الزيادة فى التكاليف الناشئة عن الفرق بين طولى هذين الطريقين .

سادسا ـ فى مجال المعارض :

أكد الجانبان أهمية ما يمكن أن يقدمه كل منهما الطرف الآخر من تسهيلات لإقامة المعارض الدائمة والمؤقتة نظرا لأهمية تعريف المواطنين بمنتجات الدول الأخرى وبالتالى زيادة إمكانيات التبادل التجارى بهدف الارتفاع بحجمه إلى المستوى المنشود .

حرر بالخرطوم فى ٣١ أغسطس سنة ١٩٦٩ من نسختين أصليتين باللغة العربية .

عن حكومة	عن حكومة
الجمهورية العربية المتحدة	جمهورية السودان الديموقراطية
(إمضاء)	(إمضاء)
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية	وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
حسن عباس زكى	عبد الكريم ميرغنى

وزارة الخارجية

قـــرار

وزير الدولة للشئون الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٢٠٨ لسنة ١٩٦٩ الصادر بتاريخ ٩ نوفمبر ١٩٦٩ بشأن الموافقة على بروتوكول ملحق اتفاق تحقيق التكامل الاقتصادى والتعاون الفنى بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية السودان الديمقراطية والموقع فى الخرطوم بتاريخ ١٩٦٩/٨/٣١ ،

قـــرر :

مادة وحيدة ـ ينشر فى الجريدة الرسمية البروتوكول الملحق باتفاق التكامل الاقتصادى والتعاون الفنى بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية السودان الديموقراطية والموقع فى الخرطوم بتاريخ ١٩٦٩/٨/٣١ ، ويعمل به اعتبارا من ١٩٦٩/٨/٣١

محمد فائق